

الربحية المصرفية في ظل التحول من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي في العراق للمدة (1998-2011)

م.م. آسو بهاء الدين قادر
كلية الكتاب الجامعة / كركوك

م.م. سامر محمد فخري
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت

الملخص :

أدى التحول في مسار السياسات الاقتصادية المتبعة في العراق إلى إحداث تقلبات في المتغيرات الاقتصادية الكلية إذ تم الانتقال من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي ، ولذلك تهدف الدراسة إلى التمييز بين سياسة الكبح المالي والتحرير المالي وفقاً لسلوك المتغيرات الاقتصادية المتبعة في العراق ، وقد عكست فترة الدراسة (1998-2011) طبيعة السياسات الاقتصادية الكلية التي تم اتخاذها آن ذاك .

وقد بينت الدراسة أن هنالك أثر إيجابي على مؤشر الربحية المصرفية للمصارف التجارية الأهلية نتيجة للتغيرات في سعر الفائدة وسعر الصرف ، وأن هنالك أثر سلبي على مؤشر الربحية المصرفية للمصارف التجارية الحكومية نتيجة للتغيرات في سعر الفائدة وسعر الصرف ، ويعود سبب ذلك بالأساس إلى التحول في السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة الزمنية المبحوثة .

Banking profitability in light of the shift from financial repression to financial liberalization policy Policy In Iraq for the period (1998-2011)

m.m. Aso Bahaulddin Qader

M.M. Samer Muhmmmed Fakhr

College book the university

University of Tikrit

Abstract :

The shift in pursued in Iraq's economic policies path to the create of fluctuations in macroeconomic variables, as has been the transition from financial repression to financial liberalization policy, and therefore the study aims to distinguish between financial repression policy and financial liberalization, according to the behavior followed in Iraq and economic variables, reflected the period The study (1998-2011) the nature of the macroeconomic policies that have been taken by then.

The study showed that there is a positive impact on bank profitability index of commercial banks private result of changes in interest rate and exchange rate, and that there is a negative impact on bank profitability index of state-owned commercial banks as a result of changes in interest

rate and exchange rate, is due mainly to a shift in economic policy followed during the time period surveyed.

المقدمة :

اختلف الاقتصاديون في اختيار نوع وطبيعة السياسات الاقتصادية التي يمكن اتباعها من اجل إحداث تغييرات وتطورات ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي ، وكان من بين هذه السياسات سياسة الكبح المالي وسياسة التحرير المالي . وفي هذا المجال يعتبر العراق من الدول التي خضع فيها النظام المالي والمصرفي ولفترة طويلة نسبيا الى سيطرة الحكومة المركزية من خلال اتباع سياسات اقتصادية مقيدة لسعر الفائدة ولسعر الصرف وهي من سياسات الكبح المالي ، الا ان التغييرات السياسية والاقتصادية بعد عام 2003 ادت الى تذبذبات في المتغيرات الاقتصادية الكلية وهي تشير بذلك الى بداية مرحلة جديدة من السياسات الاقتصادية المتمثلة بسياسات التحرير المالي مما ادى الى احداث تغييرات على مجمل الاقتصاد القومي ومنها الاعمال والانشطة المصرفية .

وجاءت هذه الدراسة محاولة لمعرفة التأثير الذي تتركه التحولات في السياسات الاقتصادية على الأداء المالي للمصارف التجارية من خلال التركيز على مؤشر الربحية المصرفية (ROA) (ROE).

مشكلة البحث : شهد الاقتصاد العراقي خلال المدة (1998-2011) إتباع سياسات اقتصادية مختلفة منها ما يتضمن سياسة الكبح المالي وسياسة التحرير المالي ، مما أدى إلى حدوث تقلبات وتذبذبات في المتغيرات الاقتصادية الكلية الأمر الذي اثر اما سلباً او إيجاباً على ربحية المصارف التجارية العراقية . وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث عن طريق التساؤلات التالية :

• هل تأثرت ربحية المصارف التجارية بالتغييرات الحاصلة في السياسات الاقتصادية خلال فترة الدراسة ؟

• هل يمكن بناء نماذج قياسية يمكنها تقدير حجم ونوع هذا التأثير؟

أهمية البحث : أهمية البحث تمثل النقاط التالية :

• تأتي أهمية البحث من أهمية المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والمتمثلة بتعدد السياسات الاقتصادية المتبعة خلال مدة الدراسة .

• أهمية المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها (سعر الفائدة وسعر الصرف) فضلا عن أهمية المتغيرات الاقتصادية الجزئية ومنها (الربحية المصرفية) .

هدف البحث : يهدف البحث إلى :

- التمييز بين سياسة الكبح المالي وسياسة التحرير المالي وذلك وفقاً لسلوك المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة
- معرفة حجم ونوع التأثير الذي يتركه التحول في السياسة الاقتصادية على مؤشر الربحية للمصارف التجارية العاملة في العراق.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضيتين هما :

- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية بين سعر الفائدة ومؤشرات الربحية المصرفية .
- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية بين سعر الصرف ومؤشرات الربحية المصرفية.

وهذا يقودنا إلى فرضية أساسية وهي : إن ربحية المصارف التجارية قد تتأثر بالتغيرات الحاصلة في السياسات الاقتصادية المتبعة في العراق ومنها التحول من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي .

هيكلية البحث : لقد تضمن البحث اربعة مباحث رئيسية هي كالاتي :

- المبحث الأول : الجانب النظري - سياسة الكبح المالي والتحرير المالي .
- المبحث الثاني : مؤشر الربحية المصرفية وطرائق قياسه .
- المبحث الثالث : سياسة الكبح المالي والتحرير المالي في العراق للمدة (1998-2011)
- المبحث الرابع : قياس اثر التحول في السياسة الاقتصادية على ربحية المصارف التجارية .

حدود البحث :

- حدود البحث الزمانية : ان المدة الزمنية قيد الدراسة خلال المدة (1998- 2011) .
- حدود البحث المكانية : تكمن حدود البحث المكانية في التركيز على عينة من المصارف التجارية الحكومية والأهلية العاملة في العراق .

اسلوب البحث :

- الاسلوب الاستقرائي : والذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية ، اذ تم اعداد ذلك بناءا على بيانات واقعية من خلال ما توفره ميزانيات المصارف التجارية في عينة البحث فضلا عن ما تقدمه المصادر ذات الصلة في هذا الجانب بغية التوصل إلى نتائج تعزز فرضية البحث .
- الاسلوب القياسي : والذي يعتمد على التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية وذلك من خلال صياغة نماذج قياسية بالاعتماد على متغيرات الواقع ومن ثم اختبارها وتحليلها للمساعدة في رسم السياسات الاقتصادية .

المبحث الأول : الجانب النظري - سياسة الكبح المالي والتحرير المالي

أولاً: سياسة الكبح المالي (Financial Repression) :

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي تصاحب التطور الاقتصادي لأي بلد . إلا ان فاعلية السياسة النقدية هذه تختلف من اقتصاد إلى آخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة وتفاوت درجه تطور الأسواق المالية فضلاً عن طبيعة ونوع السياسات الاقتصادية المتبعة والتي قد تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والسياسية لهذا البلد او ذاك كسياسة الكبح المالي او التحرير المالي . لقد اعتبر القطاع المالي والمصرفي في كثير من الدول النامية قطاعاً استراتيجياً وقد اخضع في ظل الأنظمة المركزية الى مختلف أشكال الرقابة.

1. مفهوم سياسة الكبح المالي :

ان سياسة الكبح المالي هي عبارة عن مجموعة من القيود التي توضع من قبل السلطات النقدية على النظام المصرفي والمالي والتي تهدف بالأساس الى إشباع الحاجات المالية للحكومة عن طريق فرض سعر فائدة منخفض او معدوم وإجبار المصارف على شراء سندات الخزينة الحكومية بعائد منخفض فضلا عن فرض قيود صارمة على حركة رأس المال _ .

www.facebook.com/posts/636919889687326 بمعنى اخر ان الكبح المالي هو نتيجة لمجموعة من الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى الحصول على موارد مالية منخفضة التكاليف من السوق المالية www.erf.org.eg/cmsid=54 . والكبح المالي يعني ايضا تحديد إداري لسعر الفائدة على القروض والودائع www.money.asaal.net/496531 .

لقد عرف كل من (E.Scheow, R.Mckinnon) عام 1973 سياسة الكبح المالي بانها مجموعة الاجراءات المقيدة والمفروضة على القطاع المالي (بوزيان وشكوري ، 2006 : 13) . او

انها انعكاس لتدخل الحكومة في المجال الاقتصادي والمالي ويظهر هذا التدخل من خلال التشريعات والقوانين التي تحد من حرية الجهاز المصرفي (بولبوطة ، 2011 ، 60) .

إن معظم حكومات دول العالم مارست سياسة الكبح المالي والذي يقود الى تدخل الحكومات في أنظمتها المالية عن طريق احتكار ملكية المؤسسات المالية والتدخل المتزايد في الأعمال المصرفية مثل التحديد المركزي لأسعار الفائدة وتوجيه الائتمان وغيرها ، وتهدف سياسة التدخل الواسع في الأعمال المصرفية إلى جعل النظام المصرفي والمالي يقوم بدور في تمويل وتعجيل عملية التنمية الاقتصادية (عمار حمد ، 2010: 22) . ويلعب سعر الفائدة دورا مهما في حركة النشاط الاقتصادي اذ انه يؤثر على قرارات المستهلكين من خلال توزيع دخولهم بين الانفاق والادخار هذا من جانب ومن جانب آخر يؤثر على قرارات المستثمرين في توجيه محافظهم الاستثمارية (الجوراني ، 2011 : 10) .

ان العديد من الدول طبقت سياسات الكبح المالي المتمثلة في مجموع القوانين والضوابط والقيود الكمية والنوعية المفروضة من قبل الحكومة والتي لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف قدراتها المتاحة، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فقد يسود في ظل سياسة الكبح المالي انظمة عديدة لسعر الصرف أهمها نظام سعر الصرف الثابت ، حيث يقوم البنك المركزي بتحديد قيمة العملة النقدية بشكل ثابت عن طريق أموال المصارف من الذهب والموجودات الأجنبية (العبيدي ، 2009:139) . وفي هذا المجال تعتبر تقلبات سعر الصرف والضغوط التضخمية من اهم مهددات الاستقرار المالي في فترات الكبح المالي اذ نلاحظ (مصطفى ، 2011 : 19) :

▪ نتيجة لتقلبات سعر الصرف المفرطة فأن العجز في مركز النقد الأجنبي يؤدي إلى تحمل المصارف التجارية خسائر كبيرة ناتجة عن انكشاف المعاملات الخارجية والدخول في التزامات غير متوقعة ناجمة عن تغيرات كبيرة في سعر الصرف .

▪ ارتفاع معدلات التضخم تؤدي الى تآكل القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية وهذا يعرض الكثير من الأنشطة الاقتصادية بما فيها المصارف التجارية الى مخاطر التعثر المالي وارتفاع معدلات الديون المعدومة ، مما يؤثر سلبا على ربحية هذه المصارف .

2. الآثار السلبية لسياسة الكبح المالي (بربري ، طرشي ، 2008:20) و (ساعد ، 2009: 12) :

قد تترتب على سياسات الكبح المالي مجموعة من الآثار السلبية يمكن إيجازها بالنقاط الآتية

1. تدني أسعار الفائدة الاسمية على الودائع والقروض مما يؤدي إلى ظهور أسعار فائدة حقيقية سلبية في ظل ارتفاع معدلات التضخم. وهذا قد ينعكس سلبا على العوائد المالية كافة .

2. سوء تخصيص الائتمان الموجه للقطاعات الاقتصادية المفترض دعمها وتوجيه الائتمان لها. وقد يعني ذلك توجيه الائتمان لاعتبارات سياسية مما قد يؤثر سلباً على تطوير القطاع الخاص ومن ثم على ربحية المصارف التجارية .
 3. تصبح الموجودات المالية المحلية أقل جاذبية من الموجودات الأجنبية .
 4. عندها يفتقر القطاع المالي إلى التنوع حيث يتميز بسيادة القطاع المصرفي وتراجع واضح في الأهمية النسبية لأسواق رأس المال .
 5. انخفاض درجة العمق المالي ($\frac{M3}{Gdp}$) والتي تعني انخفاض الأرصدة القومية القابلة للإقراض مما يعني ضمناً ضعف قدره الاقتصاد الوطني على تمويل الاستثمارات .
 6. هروب رؤوس الأموال من اقتصاديات الدول النامية إلى اسواق المال في الدول المتقدمة .
- ثانياً :سياسة التحرير المالي (Financial liberalization):

التحرير (لغويًا) هو عبارة عن مجموعة من العمليات كالاختيار والإعداد والتصحيح والتكثيف والتنظيم وغير ذلك من التعديلات التي يتم إجراؤها بهدف إنتاج أعمال او اتخاذ قرارات صحيحة ومتسقة. ويمكن أيضا أن يشتمل على مهارات إبداعية وعلاقات بشرية فضلا عن استخدام أساليب مختلفة للوصول إلى نتائج دقيقة ومتكاملة ar.wikipedia.org/wiki . بمعنى اخر ان التحرير يحتاج إلى العديد من العمليات كالإصلاح (Reformation) والتعديل (Amendment) والتغيير (Change) (الزبيدي، 2009 : 34) .

الا ان سياسة التحرير المالي (اصطلاحاً) تتضمن ثلاث نقاط أساسية هي (حريري، 2009 : 45) :

- إزالة القيود المفروضة على أسعار الفائدة .
- إزالة القيود على الائتمان المصرفي .
- تخفيف الرقابة والإشراف الحكومي على الجهاز المصرفي .

ويعد التحرير المالي ظاهرة حديثة نسبياً وقد بدأ في عقد السبعينات في القرن الماضي في العديد من الدول المتقدمة ثم تلتها الدول النامية من خلال التحول الاقتصادي وإصلاحات الجهاز المصرفي (حريري، 2009: 1).

وعرف كل من (E. Scheow, R.Mckinnon) التحرير المالي على انه حل للخروج من حالة الكبح المالي ووسيلة فعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية . ويعرف ايضا على انه مجموعة القرارات والاجراءات المتخذة تهدف إلى جعل النظام اكثر استجابة لتغيرات قوى

السوق وجعل السوق أكثر تنافسيا من خلال توزيع وإعادة توزيع الموارد المالية (بوللوطه ، 2011: 74).

ولابد من التأكيد على ان الدول النامية خضعت لضغوط البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية (كصندوق النقد دولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) وذلك بإتباع سياسات العولمة الاقتصادية بغية تحقيق الاندماج بسرعة في الاقتصاد العالمي من خلال نهج سياسات التحرير المالي المتمثلة بالآتي (ساعد ، 2009: 33):

1. إجراء عمليات تحرير مالي واسع يشمل التخلص من القيود والضوابط التي كانت مفروضة على حرية رؤوس الأموال الاجنبية دخولاً وخروجاً .
2. زيادة سعر الفائدة في الداخل بفارق كبير عن الخارج ،لجذب الاستثمارات الخارجية وزيادة الادخارات المحلية.
3. تحقيق استقرار نسبي في أسعار الصرف من خلال إتباع سياسات مرنة لسعر الصرف وذلك من اجل:

• توفير الضمانات اللازمة للمستثمرين الأجانب لمواجهة مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

• تمكين المستثمرين من حساب وتقييم بدقة الأنشطة الاقتصادية والعمليات الاستثمارية ومنها الأرباح والتحويلات الخارجية .

وقد أدت سياسات التحرير المالي هذه إلى توجه غالبية دول العالم لأحداث إصلاحات اقتصادية عميقة وجذرية في نظمها الاقتصادية لمواجهة تحديات الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الدولية إذ يعد إصلاح النظام المصرفي الخطوة الأساسية للإصلاح الاقتصادي بحيث يحتل النظام المصرفي مركزاً حيوياً ضمن الهيكل المالي للاقتصاد في تعبئه المدخرات وتمويل برامج التنمية الاقتصادية (فرهاد، 2011: 8). إن عملية التحرير المالي تتطلب إصلاح مالي ومصرفي وذلك يتم من خلال النقاط الآتية (بظاهر : 2006 ، 1) :

1- تحقيق الاندماج المصرفي بين المصارف المحلية والأجنبية وذلك لمواجهة حدة المنافسة بين المصارف التجارية وزيادة الفرص الاستثمارية في القطاع المصرفي ، والالتزام بالحد الأدنى لرأس المال .

2- استخدام امثل لوسائل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من اجل تطوير الخدمات المصرفية .

3- تعزيز استقلالية السياسة النقدية من خلال تفعيل وتطوير أسس ومعايير الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي (مصطفى ، 2011 ، 22) .

4 - تطوير بيئة النظام المصرفي من خلال تشجيع المصارف التجارية الأهلية على ان تعمل بحرية بدون سقوف تمويلية او تدخلات إدارية مما قد يؤدي إلى ارتفاع في معدلات الربحية للمصارف .

5 - عندها يصبح القطاع المصرفي من أكثر القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات نتيجة لعوائدها المالية الكبيرة وللتوسع في نشاطه المصرفي .

ولكي يتحقق التحرير المالي بنجاح يجب توفر العديد من الشروط أهمها (بربري و طرشي ، 2008 : 30) :

1- الاستقرار الاقتصادي والمتمثل باستقرار معدلات التضخم .

2- توفير قطاع مالي كفؤ يعتمد على تخصيص الائتمان الموجه .

3- ايجاد بيئة مؤسسية وقانونية ملائمة لحفظ حقوق الملكية .

4- اتباع التدرج المتسلسل في مراحل التحرير المالي .

لذلك يحمل التحرير المالي في طياته مزايا عديدة من بينها (صليحة و بوعلام ، 2005 : 23) :

- اعطاء فرصة للمصارف لتحسين ادائها المالي خاصة في ظل المنافسة الشديدة .
- امكانية جذب تكنولوجيا متطورة في مجال الادارة المصرفية بالاعتماد على الكفاءات المحلية والاجنبية .
- رفع قيمة العائد للأموال المستثمرة وذلك من خلال زيادة حجم المعاملات المالية التجارية .
- فسح المجال للاندماج المصرفي مما يعني تحسين اداء المصارف التجارية في ظل المبادرة لقوى السوق .

(Gradual financial liberalization) :ثالثا : سياسة التحرير المالي التدريجي

ان سياسة التحرير المالي المتسرع (الشامل) قد تؤدي إلى تدويل وانتقال الازمات المالية من دولة إلى اخرى وتعثر مصرفي وخسائر مالية كبيرة قد تتحملها المصارف التجارية وهذا ما أثبتته التجارب الدولية التي سارت في هذا المجال (كالأرجنتين وتركيا) . أما سياسة التحرير المالي التدريجي فتتضمن تبني استراتيجية تشتمل على مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والمالية بشكل متسلسل ومتأن تطبق بحيطه وحذر إذ يؤدي ذلك النهج إلى التخفيف من حدة المشاكل والأزمات التي ترافق عملية التحول الاقتصادي والمالي (كالتجربة الهندية) .إن التحرير المالي التدريجي يشتمل على مجموعتين أساسيتين من الإجراءات أهمها الآتي (حريري ، 2009 : 44) :

أولاً : إجراءات التحرير المالي على المستوى الداخلي وتتضمن الآتي :

1. تحرير أسعار الفائدة وإزالة كل أنواع الرقابة والتنشيط وتحديد السقوف العليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة .

2. تحرير الاعتمادات وتخفيض الاحتياطات الإلزامية والحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة ، واستخدام الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية بدلاً عن الأدوات النوعية (المباشرة) والتي تكون عادة معنية باستراتيجية التحرير المالي .

3. تحرير المنافسة المصرفية بمعنى إلغاء كافة القيود التي تعيق إنشاء المصارف المحطة والأجنبية .

ثانياً: إجراءات التحرير المالي على المستوى الخارجي: وتتضمن اتخاذ الإجراءات الآتية :

1. إلغاء ضوابط الصرف وذلك باعتماد سياسة سعر الصرف مرنة ومتغيرة و منسجمة مع تغيرات قوى السوق من اجل تقليل الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي .

2. حرية حركة رأس مال بمعنى حرية انتقال الأموال من وإلى الاقتصاد المحلي والسماح للمصارف والشركات الاجنبية بالدخول والخروج من السوق المحلي .

3. فتح أسواق الأوراق المالية وتخفيف القيود المفروضة عليها وهذا من شأنه زيادة كفاءة الاسواق المالية .

وهناك من يرى ان التدرج في التحرير المالي يتمثل بالخطوات الثلاث التالية (بوزيان وشكوري،2006: 10):

المرحلة الاولى : ان يبدأ الاصلاح بتحرير القطاع الحقيقي من خلال مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية .

المرحلة الثانية : تتمثل في التحرير المالي الداخلي من خلال تحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع وافساح المجال امام القطاع المصرفي الخاص .

المرحلة الثالثة : اذ تتمثل بالتحرير المالي الخارجي من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية للدخول في الاسواق المحلية فضلاً عن إلغاء القيود على الصرف الاجنبي .

وتسمح هذه المراحل بتكيف النظام المصرفي مع حاجة الاقتصاد الحقيقي ، وعندها يتكامل التحرير المالي الداخلي مع التحرير المالي الخارجي مما يؤدي إلى زيادة فعالية سياسة التحرير المالي (بوزيان وشكوري،2006: 11) .

المبحث الثاني : المبحث الثاني : مؤشر الربحية المصرفية وطرائق قياسه :

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق الوظائف الأساسية التالية (حداد وهذول، 2005 : 145) :

1. الوظائف المصرفية التقليدية : وتتمثل بالأنشطة التجارية كالإيداع والائتمان والاستثمار فضلا عن تمويل كافة القطاعات الاقتصادية .

2. الوظائف المصرفية الحديثة : تقدم المصارف التجارية خدمات مصرفية حديثة منها الاستثمار بالعملة الأجنبية وإصدار الأوراق المالية وتقديم الخدمات الاستثمارية وخدمات البطاقة الائتمانية فضلا عن تقديم الاستشارات المالية.

ان تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة هو لتحقيق اكبر ربح ممكن للمصارف التجارية ، اذ يعد حجم الأرباح المعيار الأساسي لمدى كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية وان الخسائر المالية الكبيرة التي تتحملها المصارف التجارية بسبب التحرير المالي يعود بالأساس إلى عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم المالية ، مما يؤدي إلى ظهور ظاهرة التعثر المصرفي مما ينذر بشوب أزمات مالية (حريري، 2009: 1) . لذلك فان درجة تطور النظام المصرفي في أي دولة يمكن قياسه بواسطة قدرة المصارف التجارية على تقديم الخدمات المصرفية ، اذ يتجسد ذلك في تحقيق تحسينات نوعية وكمية في تقديم الخدمات المصرفية بشكل كفؤ (عمار حمد، 2010 : 25).

أولا : مفهوم الربحية المصرفية :

الربحية المصرفية هي محصلة عدد هائل من السياسات و القرارات الادارية والتنظيمية للمصارف ، وهي عبارة عن النتائج والنسب والمعدلات التي تكشف عن الطريقة التي يدار بها المصرف اذ من خلالها تتضح فعالية تلك السياسات والقرارات لمواجهة التحديات الداخلية و الخارجية (جابر ، 1982 : 40) .

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق هدف زيادة ثروة المستثمرين والمساهمين عن طريق تحقيق اعلى مستوى من الارباح في ظل بيئة اقتصادية متغيرة ، ويمكن تعريف الربحية بانها عبارة عن علاقة بين الارباح التي تحققها المؤسسة (الوحدة الادارية) والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الارباح ، وعندها تعتبر الربحية المصرفية هدفا اساسيا للمصارف التجارية ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستويات الوحدات الكلية او الجزئية ، فضلا عن انها ترتبط بعلاقة وطيدة بالاداء المالي من جهة و حجم المخاطر المؤثرة على المصرف من جهة اخرى والربحية المصرفية هي احد المؤشرات المالية التي تعكس مدى كفاءة المصرف وقدرته على تحسين مستوى ارباحه (جبر ، 2006 : 13) .

لكي يحقق المصرف هذه الأرباح فأن عليه ان يوظف الاموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وان يخفض نفقاته وتكاليفه إلى اقل حد ممكن ولكن ليس للمصرف مطلق الحرية في تحديد حجم أرباحه فهناك متغيرات اقتصادية وأخرى غير اقتصادية تؤثر على هذه الأرباح ، فقد تقوم السلطات النقدية بوضع شروط الائتمان او انها تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي الى جهات معينة ينتج عنها (اما سياسة توسعية او انكماشية) مما يؤدي إلى تشجيع او عرقلة هذه النشاطات الاقتصادية التجارية مما قد يؤثر على معدلات الربحية المصرفية (مشعل وصاحب ، 2005: 65) . ان الهدف الأساسي للمصرف التجاري هو زيادة ثروة المستثمرين ويعتمد هذا على عوامل عديدة من بينها قدرة المصرف على تحقيق الأرباح ، و عادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من المؤشرات يطلق عليها مؤشرات الربحية المصرفية ، وهناك نوعان من العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية (مشعل وصاحب ، 2005 : 345) و(جبر ، 2006 : 92) :

- العوامل الداخلية : وهي عوامل البيئة الداخلية للمصرف التجاري اذ تؤدي هذه العوامل إلى زيادة ارباحه ، فمن خلال زيادة الموجودات وتغيير معدلات الفائدة المصرفية على القروض تزداد العوائد ويزداد الإيراد فضلا عن تخفيض النفقات التشغيلية .
- العوامل الخارجية : وهي مجموعة من المتغيرات المتمثلة بعوامل البيئة الخارجية للمصارف التجارية وهذه العوامل قد تؤثر سلبا او إيجابا على ربحية المصارف ومنها متغيرات السياسة النقدية و المالية .

وتتعرض المصارف التجارية في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها الاقتصادية كعمليات الإقراض واستثمار الموجودات المالية واستبدال العملات الأجنبية وغيرها من الخدمات المصرفية ، الا انها قد تتعرض إلى بعض المخاطر منها مخاطر السوق ومخاطر تقلبات سعر الصرف والتضخم فضلا عن مخاطر تغيرات سعر الفائدة اذ تؤثر هذه المخاطر على أداء المصارف التجارية ومن ثم على معدلات الربحية المصرفية (باعامرة ، 2013 : 3) .

ثانيا : طرائق قياس الربحية المصرفية :

تعد هذه المؤشرات من اهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الاداء المصرفي وهي تقيس قدرة المصرف على تحقيق العائد من الاموال المستثمرة فضلا عن انها تكشف مكامن القوة والضعف في الاداء المالي للمصرف التجاري ، ومنها :

1. معدل العائد على الموجودات (Return on Assets)(ROA) : وهو مقياس يقيس الفعالية الكلية للإدارة في توليد الأرباح من الموجودات المتوفرة لديها ، ويدعى أيضا بالعائد على الاستثمار (ROI) وارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة إدارة المصرف في استثمار المبالغ المالية وفي ترشيد النفقات التشغيلية ، إذ يحسب من خلال ما يلي (67) :
(Weaver , Weston, (2008) :

$$ROA = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{الموجودات}} \times 100$$

2. معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity) (ROE): وهو مقياس يقيس العائد المتحقق من استثمارات المساهمين في حق الملكية ، وعند قياس هذه النسبة يكون من السهل معرفة العائد الذي يحصل عليه المساهمون في المصرف التجاري ، ويمكن حساب ذلك وكالاتي (44) : (Lashor , (2008) :

$$ROE = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

والجدول (1) يبين مؤشرات الربحية المصرفية لعينة من المصارف التجارية العاملة في العراق خلال المدة (1998-2011) ، وقد تم حسابها وفق المعادلتين السابقتين .

الجدول (1) مؤشرات الربحية المصرفية (ROA , ROE) لعينة من المصارف التجارية العراقية

المصارف		مصرف بغداد		مصرف الشرق الأوسط		مصرف الاستثمار العراقي		مصرف الرشيد		مصرف الرافدين	
السنوات	ROA	ROE	ROA	ROE	ROA	ROE	ROA	ROE	ROA	ROE	
1998	2.05	26.84	1.74	18.96	2.49	32.55	0.71	1.36	0.83	1.13	
1999	3.09	28.11	3.44	38.36	4.47	37.65	1.34	2.3	1.28	1.81	
2000	3.06	31.5	2.06	30.3	2.98	33.93	1.89	1.83	2.08	1.8	
2001	1.87	30.09	2.24	30.93	1.74	26.18	1.51	3.82	1.61	3.38	
2002	2.24	30.43	2.28	31.67	3.55	38.72	1.61	5.81	1.71	5.81	

4.67	4.67	15.34	14.34	0.12	0.008	18.22	1.86	16.1	0.91	2003
2.48	3.65	30.24	14.89	18.49	1.05	39.69	3.03	36	5.02	2004
2.11	2.65	19.45	17.88	9.32	0.75	30.75	2.45	4.24	0.75	2005
3.67	4.62	10.45	12.45	0.08	0.01	15.73	1.88	14.13	2.54	2006
9.42	7.65	13.67	15.65	20.82	6.18	28.65	3.55	25.95	5.43	2007
7.67	4.67	10.02	9.56	19.31	5.74	21.85	2.45	22.94	3.94	2008
6.43	6.56	19.88	22.56	7.35	2.4	15.5	2.1	14.47	1.97	2009
4.8	5.74	25.56	20.58	10.06	3.62	10.26	1.49	11.51	1.42	2010
4.92	4.87	27.45	29.56	12.24	3.92	15.87	2.01	17.89	2.85	2011

الجدول : من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانيات المصارف التجارية لسنوات مختلفة .

المبحث الثالث : سياسة الكبح المالي والتحرير المالي في العراق للمدة (1998-2011)

ان المصارف التجارية هي أدوات لتنفيذ السياسة النقدية للدولة كما أنها أداة رئيسية من أدوات البنك المركزي التي يتم عن طريقها تحديد أسعار الفائدة ، فعن طريق المصارف التجارية يتم ضخ السيولة في الاقتصاد ومن خلالها يتم سحب السيولة فضلاً عن دورها في تمويل المشاريع التنموية المختلفة .

أولاً: إبعاد سياسة الكبح المالي : وقد تم تطبيق أشكال مختلفة لسياسة الكبح المالي في العراق منها :

1. إتباع سياسة تحديد سعر الفائدة :

هناك العديد من المفاهيم لسعر الفائدة والذي يهمننا هو مقدار الربح الذي تحصل عليه المصارف عند منحها القروض والتسهيلات المصرفية للمؤسسات العامة والخاصة ، وهناك من يرى انه المعدل الذي تتعامل به المصارف التجارية مع مختلف المؤسسات وهو مقدار العائد الذي يمكن ان تحصل عليه بناءً على توجهات البنك المركزي (شندي ، 2006 : 16).

وقد اعتمدت السلطات النقدية في العراق سياسة نقدية مقيدة لمنافذ الاختلال النقدي والمالي من خلال اتباع سياسة الكبح المالي المتمثلة في تحديد أسعار الفائدة إدارياً ، لذا اتسم هيكل

أسعار الفائدة المحلية في العراق لسنوات عديدة بالجمود وعدم الأخذ بنظر الاعتبار الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار مما جعل دور الجهاز المصرفي عقيماً في جذب المدخرات المحلية وعدم قدرته هذه المصارف على توجيه المدخرات إلى مجالات الاستثمار المختلفة (الجوراني: 2011:10) .

. وعند تحليل السلسلة الزمنية لسعر الفائدة نلاحظ :

- ثبات نسبي لأسعار الفائدة خلال المدة (1998 - 2003) مما يدل على تحديد اسعار الفائدة الاسمية إدارياً .
- اصبح سعر الفائدة الحقيقي سالبا خلال المدة (1998 - 2007) .

بمعنى اخر إن سعر الفائدة في العراق بقى عديم التأثير على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعديم التأثير تقريباً في جذب الادخارات وتمويل الاستثمارات فضلا عن فرض قيود على حركة راس المال وهذا يعني اتباع سياسة الكبح المالي .

2 . إتباع سياسة سعر الصرف الثابت :

إن مفهوم سعر الصرف الأجنبي يمثل قيمة العملة الأجنبية مقومة بعدد من الوحدات النقدية للعملة المحلية ويعرف أيضاً بأنه عدد الوحدات من العملة المحلية التي يتم تبادلها بعدد من الوحدات للعملة الأجنبية .(امين، 2007 : 237).

لقد اتبع العراق في عقد التسعينات وحتى عام 2003 سياسات اقتصادية مختلفة ففي جانب السياسة المالية كانت الإيرادات محدودة جداً اما جانب النفقات فكانت كبيرة ومخصصة لإعادة ما دمرته الحروب مما أدى الى تفاقم العجز ، بالمقابل فإن السياسة النقدية كانت تابعة للسياسة المالية التوسعية ودورها يقتصر على تلبية حاجات الحكومة من خلال ما يقدمه الجهاز المصرفي لتمويل ذلك العجز كل ذلك جعل قيمة الدينار العراقي تعاني من تقلبات غير منضبطة اذ نلاحظ ما يأتي (شندي، 2006 : 3) :

1. ان سعر الصرف ثابت رسمياً ومرتبب بالدولار بسعر تعادل محدد .
2. تعدد أسعار الصرف (كالسعر الرسمي الثابت والمحاسبي و الموازي والإداري والمعوم وسعر الصرف الحقيقي) مما يعكس صورة مشوهة وغير واضحة عن قيمة الدينار العراقي (عبد النبي ، 2013 : 5) مما ولد آثار سلبية منها عدم تكافؤ الفرص بين القطاع العام والخاص وعمق ذلك في التأثير على الأداء المالي ومعايير الكفاءة لهذه المؤسسات ومنها المصارف التجارية .
3. ظهور سعر الصرف الحقيقي والذي اتسم بانخفاض كبير في قيمة الدينار العراقي في السوق الموازي .

وعلى هذا الأساس أتمت المدة (1998-2003) بسياسة الكبح المالي من خلال إتباع سياسة سعر الصرف الثابت ، إلا ان سعر الصرف الأجنبي ارتفع بشكل واضح في السوق الموازي فقد انخفضت قيمة الدينار العراقي من (1620) إلى (1936) وكما في الجدول (2) وفيها زاد الطلب على الدولار مما انذر بيوادر ازمة جديدة تمثلت بظاهرة الدولار.

ان سعر الصرف الأجنبي يتحدد في ضوء تفاعل قوى العرض والطلب بمعنى انه يتأثر بمقدار المعروض النقدي من العملة ومقدار الطلب عليها ويتحدد ذلك وفقاً لمجموعة من العوامل اهمها ما يلي (Gitman , 2011 :123) :

1-الوضع العام لميزان المدفوعات : إذ ان وجود عجز في الميزان التجاري يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة نتيجة لزيادة المعروض النقدي مما يؤدي الى انخفاض سعر الصرف لها مقابل العملات الاجنبية .

2-إن انخفاض سعر الفائدة في بلد معين يؤدي الى توجه الأموال الى الخارج بحثاً عن العائد الأعلى مما يؤدي الى انخفاض الطلب على العملة المحلية وبالتالي انخفاض في قيمتها (عبد الحسين و جعفر، 2012 : 16) .

3-الضغوط التضخمية تؤدي الى انخفاض قيمة العملة نتيجة لزيادة المستوى العام للأسعار مما يؤدي الى انخفاض سعر الصرف مقابل العملات الاجنبية .

4-عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي :ان اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية وكثرة الشائعات تؤدي الى حدوث تقلبات حادة في أسعار صرف العملات الأجنبية .

ان هذه العوامل تؤثر وبشكل مباشر على حركة المتغيرات الاقتصادية فاختلال في احد هذه المتغيرات ينعكس سلباً على بقية المتغيرات مما يؤثر على الأنشطة الاقتصادية ومنها الأنشطة التجارية للمصارف مما يؤدي إلى تحجم أرباحها نتيجة لارتفاع تكاليف العمليات المصرفية ومنها مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الاجنبية ، فالتقلبات المفرطة تخلق بيئة غير ملائمة للنشاطات التجارية مما يدفع المستثمرين الأجانب إلى تجنب الاستثمار في هذه الدول مما يعيق نمو معدلات الربحية المصرفية .

الجدول (2) المتغيرات الاقتصادية الكلية

السنوات	سعر الصرف EX دينار / دولار	معدل الفائدة R	السنوات	سعر الصرف EX دينار / دولار	معدل الفائدة R
1998	1620	7.25	2005	1472	10.5
1999	1972	7.35	2006	1475	13.92
2000	1930	7.35	2007	1267	23.5
2001	1929	7.35	2008	1203	20.25
2002	1957	6.35	2009	1182	12.33
2003	1936	6.35	2010	1186	9.75
2004	1453	9.5	2011	1196	9.5

الجدول : من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة

- وهناك أسباب ومبرراتها اقتصادية وأخرى موضوعية أدت إلى الانتقال من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي في العراق ، كان من بينها ما يأتي :
1. التغيرات السياسية بعد عام 2003 والتي أدت إلى إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي .
 2. توصيات وتوجيهات المنظمات الدولية ومنها شروط صندوق النقد الدولي .
 3. إتباع سياسة الخصخصة بمعنى تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص .
 4. نتيجة للآثار الايجابية التي تتركها سياسة التحرير المالي على مجمل الاقتصاد .
 5. إيجاد البيئة الاستثمارية المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير البنية التحتية للمصارف التجارية .
 6. ان التغيير او التحول الحاصل منسجم مع التطورات العالمية والتي تتخذ من العولمة الاقتصادية مساراً لها .

ثانياً : إبعاد سياسة التحرير المالي في العراق :

ان تنفيذ سياسات التحرير المالي التي قامت بها الحكومة العراقية بعد عام 2003 منسجمة مع الشروط والسياسات الاقتصادية التي يتبناها صندوق النقد الدولي اذ انها تخلق الظروف الموضوعية لتحويل الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي إلى اقتصاد حر يعمل وفق آلية السوق . ويمكن تلخيص شروط صندوق النقد الدولي في هذا المجال بما يأتي (الحمداي ، 2012 : 2)

1. خصخصة القطاع العام وإعطاء الدور الأساسي لنشاط القطاع الخاص .
 2. إصدار القوانين التي تضمن مصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي .
 3. إلغاء نظام الرقابة على النقد الأجنبي وتطبيق سياسة السوق المفتوحة .
 4. تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية .
 5. منح الشركات والمؤسسات الخاصة حق تحويل أرباحها ومستحققاتها بالنقد الأجنبي الى الخارج
لقد ساهم البنك المركزي من خلال ادواته النقدية في مواكبة هذا التحول وتفعيل آليات السوق من خلال مجموعة من الاجراءات الفنية والقانونية التي تعزز الاستقرار الاقتصادي والمالي وتؤسس لخلق بيئة تنافسية قائمة على التحرير المالي (باسم ، 2007 ، 13) وعليه اتخذت السلطات النقدية العراقية العديد من الإجراءات لتطوير القطاع المصرفي كان من بينها (عبد النبي ، 2012 : 8) :
 1. تحرير القطاع المالي ولاسيما تحرير أسعار الفائدة وإلغاء خطط الائتمان السابقة وجعل آلية العرض والطلب تعمل بكفاءة .
 2. فتح باب المشاركة للمصارف الأجنبية في العراق سواء كانت بفتح فروع جديد او مكاتب صيرفة .
 3. استخدام الرقابة التلقائية عبر اللوائح التنظيمية والإدارية مما يجعل النظام المصرفي يعمل وفق نظم مرنة وكفوة
 4. تحديث نظام المدفوعات المصرفية من خلال إنشاء نظام متطور يديره البنك المركزي.
 5. إطلاق حرية التحويل الخارجي عدا ما يتعلق بغسيل الأموال .
- ان السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي سعت بعد العام 2003 الى إصدار تعليمات تستهدف خلق نظام مصرفي مرن قادر على التكيف مع سياسات التحرير المالي والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والمالية والمصرفية المحلية والدولية وذلك بإيجاد بيئة مصرفية ملائمة تساعد على تسهيل عمليات الوساطة المالية. لكن القطاع المصرفي في العراق يعاني من المشاكل الاتية (فرهاد ، 2011 : 12) :
1. صغر حجم المصارف العراقية مقارنة بالمصارف العالمية .
 2. تجذر سياسة الكبح المالي بما في ذلك وضع قيود على أسعار الفائدة .
 3. احتكار القطاع العام لملكية المصارف التجارية وأنشطتها .
 4. ضعف واضح في استخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية
 5. طريقة توزيع أرباح المصارف الحكومية لا تأخذ بنظر الاعتبار تطوير العمل المصرفي.

6. انخفاض الكثافة المصرفية اذ تتجاوز نسبتها مصرف لكل 45 الف نسمة (اما الكثافة المعيارية فهي مصرف واحد لكل عشرة ألف نسمة).

وعليه فان السلطات النقدية سعت الى التحرير المالي وذلك من اجل تطوير وإصلاح القطاع المصرفي ومعالجة المشاكل التي يعانيتها وذلك من خلال خفض المخاطر المالية وتحقيق استقرار الدخل والاستفادة من التقدم التكنولوجي فضلاً عن دعم الاندماج المصرفي لمواجهة منافسة المصارف الأجنبية الناشئة كل ذلك يعزز ويحقق أهداف الإصلاح المصرفي المتمثل بتحسين ربحية المصارف التجارية (فرهاد، 2011: 8).

الا ان النظام الاقتصادي السائد في العراق قبل عام 2003 يركز على التخطيط المركزي والتدخل الحكومي في القرارات التي تتعلق بالسياسة النقدية والتي كان لها أثر في تهميش دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي اما بعد عام 2003 فكان الاقتصاد العراقي ينتهج سياسات الاقتصاد الرأسمالي التي تركز على آلية اقتصاد السوق وقد تم البدء بهذه الإصلاحات بناءً على توجهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأصبح للبنك المركزي العراقي نوع من أنواع الاستقلالية في اتخاذ القرارات النقدية وخاصة بعد إصدار قانون رقم 56 لعام 2004 والذي حدد بموجبه هدف السياسة النقدية بالاستقرار النقدي وذلك من خلال إتباع العديد من الإجراءات كان من أهمها (وسام واسلام، 2011):

1. تنفيذ سياسة سعر الفائدة المرنة والذي يربط سعر الفائدة الاسمي بمعدلات التضخم من اجل تحقيق سعر فائدة حقيقي موجب .

2. استخدام سياسة سعر الصرف المرن والذي يستند الى مؤشرات السوق فضلاً عن اتباع سياسة مزاد العملة لتحقيق استقرار نسبي في اسعار الصرف .

لقد اتسمت المرحلة بعد عام 2003 بروز ظاهرة تعدد المصارف الأهلية فضلاً عن المصارف الحكومية ، وعلى الرغم من ذلك فان المصارف التجارية الأهلية تتميز بصغر حجمها بكل المقاييس ، كما وان هذه المصارف قد تباينت في ادائها المالي مما انعكس على مؤشرات الربحية المصرفية نتيجة للتحديات التي تواجهها . مع ذلك فان النشاط المصرفي العائد للقطاع الخاص بعد عام 2003 شهد توسعاً ملحوظاً وذلك ضمن اطار الفلسفة الاقتصادية الجديدة الهادفة الى تعزيز دور القطاع الخاص في الفعاليات الاقتصادية حيث نلاحظ ان عدد المصارف الأهلية ازداد من (17-32) خلال المدة (2003-2008) وان عدد فرع المصارف الأهلية ازدادت ايضاً من (188-212) خلال نفس المدة غير ان رصيد موجودات المصارف الحكومية كانت نسبته 97.5% مقارنة 2.5% للمصارف الاهلية وان رصيد الودائع الحكومية كان 66% مقارنة 34% للمصارف التجارية الأهلية لعام 2008 وتشكل ارباح المصارف الحكومية 76%

من اجمالي ارباح الجهاز المصرفي في حين بلغت ارباح المصارف الاهلية 24% (الجبوري، 2010: 95). لقد حفزت هذه المؤشرات الحكومة العراقية للاهتمام بالبنية التحتية ومن بينها التشريعات والقوانين التي تدعم نهج التحرير المالي لذلك فأى اصلاح اقتصادي او مالي لن يكتب له النجاح ما لم يرافقه إصلاح على المستوى القانوني والتشريعي (الزبيدي ، 2009: 34) . لهذا صدرت العديد من القوانين في هذا المجال يمكن رصد بعضها منها (عبد النبي ، 2013: 10)، (عبد النبي ، 2012: 3) :

1. قانون 56 لعام 2004 والذي يشير إلى استقلالية السلطات النقدية .
2. صدور قانون الاستثمار 13 لعام 2006 الذي ادى الى تطور النشاط المصرفي الأهلي .
3. تأسيس سوق العراق للأوراق المالية بموجب القانون 74 عام 2004 ، والذي بدأ بأسلوب التداول اليدوي ثم تحول إلى العمل بالتداول الالكتروني (وسام ، 2013: 5) .
4. صدور قانون 94 لعام 2004 الذي سمح بموجبه للمصارف الأجنبية العمل في العراق اما إنشاء مصرف جديد او وفق نظام المشاركة او من خلال فتح المكاتب المصرفية .
5. استحداث قانون 93 لسنة 2004 المتعلق بغسيل الاموال .

وتعتبر هذه القوانين الخطوة الاولى في عملية الاصلاح او التعديل، فقوانين المرحلة السابقة لا تصلح مع توجهات المرحلة الحالية ، فهي تؤثر على مجمل الاقتصاد القومي فضلا عن تأثيرها على ربحية المصارف التجارية فكل قانون له اثره إما على الاستثمارات او على حقوق الملكية او على حجم الاحتياطي القانوني او على الحدود الأدنى لراس المال ، معنى ذلك ان هذه القوانين هي اطر تنظيمية قد تقسح المجال إلى تحرير مالي شامل .

وقد تم تطبيق أشكال مختلفة لسياسة التحرير المالي في العراق من بينها :

1. إتباع سياسة مرنة لسعر الفائدة :

ان البنك المركزي العراقي أتخذ سياسة مرنة لأسعار الفائدة هدفها المحافظة على معدلات حقيقية موجبة اذ بدأ برفع معدلات الفائدة بعد عام 2004 اذ تزايدت معدلات الفائدة وبشكل مضطرب مما أدى الى ان تصبح أسعار الفائدة الحقيقية موجبه ويعود ذلك للأسباب التالية :

- رفع أسعار الفائدة بشكل كبير خلال المدة (2004 - 2007) .
- محاولة الضغط على معدلات التضخم مما انعكس إيجابا وبشكل واضح خلال المدة (2008-2011) .
- ان سعر الفائدة ازداد من 7.25% عام 1998 إلى 23.5% عام 2008 وهذا يدل على اهتمام واضح لرفع معدلات الفائدة وتحريرها تحريرا ماليا .

وهذا يعني ان السلطات النقدية قد ربطت بين أسعار الفائدة الاسمية ومعدلات التضخم بغية الحصول على أسعار فائدة حقيقية موجبه ، مما قد يؤدي الى زيادة الادخارات من خلال الاستفادة من المبالغ المكتتزة وتحويلها الى ودائع مصرفية ، بمعنى اخر فإن السلطات النقدية اعادت استخدام هيكل اسعار الفائدة وبشكل مرن في السوق النقدي وتعديله كلما تطلب الأمر وذلك لتحقيق التأثير الايجابي المطلوب كالمساهمة في تحسين الاستقرار الاقتصادي ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات والحد من فائض السيولة النقدية وإفرازاتها السلبية وذلك بتشجيع ودائع التوفير والودائع الثابتة (شندي ، 2006 : 14) .

2. إتباع سياسة مرنة لسعر الصرف :

في ظل سياسة التحرير المالي فان السلطات النقدية تتمكن ان تتبع سياسة سعر الصرف المرن والذي يركز على احد السياسات التالية (العبيدي ، 2009:139) :

- سعر الصرف المعوم : وفقاً لهذا النظام ، يتم تحديد سعر الصرف عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب على العملة في سوق الصرف الأجنبي بدون تدخل البنك المركزي .
- سعر الصرف المعوم المدار : ويقصد بهذا النظام أن يكون سعر الصرف حراً في حركته نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب إلا ان البنك المركزي يتدخل في الوقت المناسب لتقليل من الآثار السلبية لتقلبات سعر الصرف نتيجة لحدوث أزمات اقتصادية او غير اقتصادية

وقد اتبعت هذه السياسة بعد عام 2003 مما ادى الى انتعاش قيمة الدينار العراقي اذ ارتفعت قيمته الى 1462 في عام 2004 والى 1196 عام 2011 وذلك بسبب اتخاذ السلطات النقدية العديد من الإجراءات كان من بينها مزاد العملة .

المبحث الرابع : قياس اثر التحول في السياسة الاقتصادية على ربحية المصارف التجارية
اولاً: بناء النموذج القياسي : يمكن توصيف النموذج القياسي استناداً إلى الدراسات النظرية و التجريبية لغرض قياس وتقدير اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في العراق .

الصيغة العامة للنموذج القياسي :
$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \dots + u_i$$

إما صيغة النموذج القياسي قيد الدراسة فيتضمن نوعين هما :

1- الانحدار الخطي البسيط :

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 EX + u_i$$

$$ROA = \beta_0 + \beta_2 r + u_i$$

$$ROE = \beta_0 + \beta_1 EX + u_i$$

$$ROE = \beta_0 + \beta_2 r + u_i$$

2- الانحدار الخطي المتعدد :

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 EX + \beta_2 r + u_i$$

$$ROE = \beta_0 + \beta_1 EX + \beta_2 r + u_i$$

حيث ان :

معدل العائد على الموجودات = ROA ، معدل العائد على حق الملكية = ROE

المتغير العشوائي = u_i ، المرونات = (β_1, β_2) ، الحد ثابت = β_0

سعر الصرف = EX ، سعر الفائدة = r

ثانيا : نتائج النماذج القياسية :

تم تقدير العلاقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS من خلال اسلوب الانحدار (البسيط والمتعدد) وقد تم ايجاد هذه المعلمات وفق النماذج القياسية التالية :

الجدول (3) اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر الربحية لمصرف بغداد

النتيجة	R ²	Sig β	Sig β ₀	النموذج القياسي
غير معنوي	6	0.37	0.04	ROA = 4.33-0.001 EX
معنوي	35	0.02	0.22	ROA = 0.94+0.15 r
معنوي	31	0.05	0.84	ROE = 2.21+0.01 EX
غير معنوي	10	0.64	0.01	ROE = 24.70-0.23 r

الجدول : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss .

الجدول (4) اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر الربحية لمصرف بغداد

النموذج القياسي	Sig β_0	Sig β_1	Sig β_2	Sig F	R ²	النتيجة
ROA = -0.98+0.0009 EX +0.19 r	0.72	0.48	0.03	0.04	38	معنوي
ROE = -11.31+0.01 EX +0.50 r	0.58	0.05	0.42	0.05	32	معنوي

الجدول (5) اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر الربحية لمصرف الشرق الأوسط

النموذج القياسي	Sig β_0	Sig β	R ²	النتيجة
ROA = 2.14-0.001 EX	0.02	0.83	4	غير معنوي
ROA = 1.80+0.48 r	0.00	0.04	36	معنوي
ROE = 1.91+0.15 EX	0.86	0.05	30	معنوي
ROE = 27.299-0.23 r	0.001	0.65	10	غير معنوي

الجدول : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS .

الجدول (6) اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر الربحية لمصرف الشرق الأوسط

النموذج القياسي	Sig β_0	Sig β_1	Sig β_2	Sig F	R ²	النتيجة
ROA = -0.32+0.001 EX +0.09 r	0.80	0.10	0.03	0.05	35	معنوي
ROE = -16.32+0.02 EX +0.76 r	0.43	0.03	0.15	0.05	34	معنوي

الجدول : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS .

الجدول (7) اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر الربحية لمصرف الاستثمار العراقي

النموذج القياسي	Sig β_0	Sig β	R ²	النتيجة
ROA = 16.43-48.52 EX	0.0	0.31	8	غير معنوي
ROA = 6.91 +1.40 r	0.009	0.05	27	معنوي
ROE = 13.80 +13.0 EX	0.86	0.05	28	معنوي
ROE = 12.66 -0.09 r	0.0	0.39	6	غير معنوي

الجدول : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss .

الجدول (8) اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر الربحية لمصرف الاستثمار العراقي

النموذج القياسي	Sig β_0	Sig β_1	Sig β_2	Sig F	R ²	النتيجة
ROA = -0.40+0.005 EX +0.12 r	0.92	0.11	0.05	0.16	41	معنوي
ROE = -24.39+0.02 EX +0.41 r	0.39	0.04	0.63	0.05	28	معنوي

الجدول : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss .

الجدول (9) اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر الربحية لمصرف الرشيد

النموذج القياسي	Sig β_0	Sig β	R ²	النتيجة
ROA = 45.74-0.02 EX	0.00	0.001	59	معنوي
ROA = 6.05-0.52 r	0.32	0.30	8	غير معنوي
ROE = 44.99-0.02 EX	0.00	0.008	45	معنوي
ROE = 12.95-0.02 r	0.01	0.90	0.1	غير معنوي

الجدول : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss .

الجدول (10) اثر المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على مؤشر الربحية لمصرف الرشيد

النموذج القياسي	Sig β_0	Sig β_1	Sig β_2	Sig F	R ²	النتيجة
ROA = 62.92-0.02 EX -0.63 r	0.001	0.04	0.007	0.002	67	معنوي
ROE = 71.21-0.03 EX -0.97 r	0.009	0.002	0.06	0.06	60	معنوي

الجدول : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss .

الجدول (11) اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر الربحية لمصرف الرافدين

النموذج القياسي	Sig β_0	Sig β	R ²	النتيجة
ROA = 11.21-0.004 EX	0.00	0.002	55	معنوي
ROA = 0.73- 0.27 r	0.47	0.006	47	معنوي
ROE = 10.09- 0.003 EX	0.00	0.06	25	معنوي
ROE = 0.54-0.34 r	0.61	0.002	55	معنوي

الجدول : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss .

الجدول (12) اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر الربحية لمصرف الرافدين

النموذج القياسي	Sig β_0	Sig β_1	Sig β_2	Sig F	R ²	النتيجة
ROA = 7.33-0.0003 EX 0.14 r+	0.04	0.05	0.17	0.004	62	معنوي
0.33 +ROE = 1.01-0.002 EX r	0.81	0.90	0.01	0.01	55	معنوي

الجدول : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss .

ثالثا : تحليل نتائج النماذج القياسية :

بالاعتماد على النماذج القياسية المقدره السابقة يمكن إيجاد العلاقة بين الربحية المصرفية للمصارف التجارية والمتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال ما يأتي :

التحليل الاقتصادي :

1. تحليل نماذج الانحدار الخطي البسيط :

يتبين من الجداول (3)،(5)،(7) ان هناك علاقة تأثير مباشرة لسعر الفائدة على مؤشر الربحية المصرفية (ROA) وان هذه العلاقة ذات طبيعة طردية (ايجابية) ففي مصرف بغداد على سبيل المثال: زيادة سعر الفائدة بنسبة 100% يؤدي الى زيادة الربحية المصرفية (ROA) بنسبة 15% ، وكذلك فيما يتعلق بسعر الصرف فزيادته بنسبة 100% يؤدي الى زيادة الربحية المصرفية (ROE) بنسبة 1% . وهذا ينطبق على على بقية المصارف الأهلية ، اما الجداول(9)،(11) وهي النماذج القياسية للمصارف الحكومية فتوضح طبيعة مغايرة اذ ان العلاقة بين كل من سعر الفائدة وسعر الصرف ذات علاقة عكسية (سالبة) مع الربحية المصرفية (ROA) ،ROE) لهذه المصارف .

2. تحليل نماذج الانحدار الخطي المتعدد:

يتبين من الجداول (4)،(6)،(8) ان هناك علاقة تأثير مباشرة لسعر الفائدة وسعر الصرف على مؤشر الربحية المصرفية (ROA) ، (ROE) ففي مصرف بغداد وعلى سبيل المثال فان هذه العلاقة ذات طبيعة طردية (ايجابية) فزيادة سعر الفائدة وسعر الصرف بنسبة 100% يؤدي الى زيادة الربحية المصرفية (ROA) بنسبة 19% و(0.09%) على التوالي ، فزيادة سعر الفائدة وسعر الصرف بنسبة 100% يؤدي الى زيادة الربحية المصرفية (ROE) بنسبة (50%) و(10%) على التوالي ، وهذا ينطبق على على بقية المصارف الأهلية و حسب ما مؤشر لها في النماذج القياسية .اما الجداول (10)،(12) وهي النماذج القياسية للمصارف الحكومية تبين وجود علاقة مختلفة الى حد ما اذ ان العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف ذات علاقة عكسية مع الربحية المصرفية لكل من (ROA) ، (ROE) لمصرف الرشيد الا إنها تختلف في مصرف الرافدين اذ ان العلاقة ايجابية بين سعر الفائدة والربحية المصرفية (ROA) ، (ROE) الا انها عكسية مع سعر الصرف .

لذلك يمكن القول :

- ان سعر الفائدة يؤثر إيجاباً على ROA ، وان سعر الصرف يؤثر إيجاباً على ROE ، وكذلك ان سعر الفائدة وسعر الصرف معا يؤثران على كل من (ROA ، ROE) وهذا يخص المصارف التجارية الاهلية .
- ان سعر الفائدة وسعر الصرف كل على انفراد يؤثران سلبياً على كل من (ROA ، ROE) وكذلك المتغيران (EX , r) معا يؤثران على كل من (ROA ، ROE) وهذا يتعلق بالمصارف التجارية الحكومية .

وهذا يعني : ان التحول من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي تؤثر إيجاباً على ربحية المصارف التجارية الاهلية (ROA، ROE) ، وانها تؤثر بعلاقة عكسية على ربحية المصارف التجارية الحكومية (ROA ، ROE) ، ويعود سبب ذلك إلى طبيعة وخصائص السياسات الاقتصادية المتبعة ومنها تأثير التحول من سياسة الكبح المالي إلى التحرير المالي ويكشف هذا التغير او التحول في السياسات الاقتصادية انه يخدم المصارف التجارية الأهلية التي تمتلك القدرة على التكيف مع السياسات الاقتصادية الجديدة ولا يخدم المصارف التجارية الحكومية التي مازالت سياساتها المالية متحفظة وغير منسجمة مع التحولات الاقتصادية التي يشهدها العراق

التحليل الإحصائي :

1. تحليل الانحدار الخطي البسيط : يتبين من الجداول (3)،(5)،(7) ، (9)،(11) ان هناك نماذج قياسية ذات دلالة معنوية واخرى غير معنوية ففي مصرف بغداد على سبيل المثال : نجد سعر الصرف غير معنوي اتجاه مؤشر الربحية (ROA) ، الا انه معنوي اتجاه (ROE) ، وهذا مختلف جدا عند سعر الفائدة فهو ذا طبيعة معنوية اتجاه (ROA) وغير معنوي اتجاه (ROE) هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان معامل التحديد (R^2) يزداد في النماذج القياسية المعنوية ونسبته تتراوح بين (35) و(31) وينخفض في النماذج غير المعنوية اذ تكون نسبته (6) و (10). وهذا ينطبق على بقية النماذج القياسية للمصارف التجارية الأهلية والحكومية على حد سواء .

2. تحليل الانحدار الخطي المتعدد: في الجداول (4)،(6)،(8)، (10)،(12) نلاحظ ان هناك نماذج قياسية ذات دلالة معنوية واخرى غير معنوية .

وعلى العموم تم التركيز في التحليل الاقتصادي على النماذج القياسية المعنوية ذات معامل التحديد المرتفع نسبياً لما توفره هذه النماذج من معلومات قيمة ودقيقة تقترب من الواقع .

التحليل القياسي :

تزاوتت قيمة (D-W) بين (1.3 - 2.8) وهذا يدل ان النماذج القياسية لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان النماذج لا تعاني من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد لأنها معدة وفق نماذج السلاسل الزمنية .

الاستنتاجات : لقد خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات اهمها ما يأتي :

1. بينت النماذج القياسية ذات الانحدار الخطي البسيط الآتي :

- ان سعر الفائدة يؤثر ايجابا على مؤشر الربحية المصرفية (ROA) للمصارف التجارية الاهلية .
- ان سعر الصرف يؤثر ايجابا على مؤشر الربحية المصرفية (ROE) للمصارف التجارية الاهلية .
- ان سعر الفائدة يؤثر سلبا على مؤشر الربحية المصرفية (ROA) للمصارف التجارية الحكومية .
- ان سعر الصرف يؤثر سلبا على مؤشر الربحية المصرفية (ROE) للمصارف التجارية الحكومية.

2. النماذج القياسية المتعددة تتفق مع النماذج القياسية ذات الانحدار الخطي البسيط اذ نلاحظ ما يأتي :

- ان سعر الفائدة وسعر الصرف معا يؤثران ايجابا على مؤشر الربحية المصرفية للمصارف التجارية الاهلية .
- ان سعر الفائدة وسعر الصرف معا يؤثران سلبا على مؤشر الربحية المصرفية للمصارف التجارية الحكومية .

وهذا يحقق فرضية البحث ان ربحية المصارف التجارية تتأثر بالتغيرات والتحويلات في السياسات الاقتصادية ومنها التحول من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي .

المقترحات :

1. مواصلة البحث والدراسة من قبل الباحثين لقياس تأثير التغير والتحول في السياسات الاقتصادية على مجمل الأنشطة الاقتصادية ومنها أنشطة وأعمال المصارف التجارية .

2. تقديم الإصلاحات القانونية والتكنولوجية وذلك لدعم المصارف التجارية الحكومية لكي تأخذ دورها في تقديم الخدمات المصرفية لجميع القطاعات الاقتصادية .
3. التركيز على سياسات التحرير المالي ودراستها بشكل مكثف لمعرفة أثارها على مجمل الاقتصاد العراقي باعتبارها خيار دولي ومحلي ، اذ لم تترجم هذه السياسات إلى برامج اقتصادية او خطط إستراتيجية .
4. بناء نماذج قياسية تبين مدى تأثير التقلبات في المتغيرات الاقتصادية الكلية للسياسات الاقتصادية على مؤشرات الأداء المالي .

المصادر

اولا :المصادر العربية :

1. امين ،هجير عدنان (2007) الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات دار الكتب الوثائق ، بغداد .
2. باسم عبد الهادي (2007) السياسة النقدية في العراق التحديات والافاق المستقبلية ، اصدارات البنك المركزي العراقي .
3. باعامرة ، بشير (2013) اثر تقلبات اسعار الصرف على اداء البنوك دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري (2002- 2011) ، رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد والتسيير وعلوم التجارة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي ، مراح - ورقلة .
4. بريري محمد ، طرشي محمد (2008) التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر ، كلية العلوم والاقتصاد ، جامعة الشلف .
5. بن بوزيان محمد ، شكوري سيدي محمد (2006) التحرير المالي واثره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة تلمسان .
6. بوبلوطه بلال (2011) اثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري للفترة (2000 - 2008) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر .
7. جابر ، محمد صالح (1982) الاستثمار بالاسهم والسندات وتحليل الاوراق المالية ، دار والوطنية للتوزيع والاعلان - بغداد .

8. جبر ، باسل (2006) العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997- 2004) رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة - الجامعة الاسلامية بغزة .
9. الجبوري ،حميد حسن خلف (2010) الاتجاهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق ، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت .
10. الجوراني ،سلام (2011) فاعلية السياسة النقدية في ظل تحرير اسعار الفائدة ، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد .
11. حداد، اكرم وهذول ، مشهور (2005) النقود والمصارف مدخل تحليل نظري ، دار وائل للنشر ،عمان .
12. حريري ،عبد الغني (2009) الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات - عباس - سطيف .
13. الحمداني ،عودت ناجي (2012) شروط صندوق النقد الدولي على اقتصاديات النامية - الحوار المتمدن ، العدد/ 3933 ، محور الادارة والاقتصاد .
14. الزيدي ، اياد فلاح حسن (2009) دراسة اقتصادية مقارنة لتطوير الاداء الاقتصادي للسوق المالي العراقي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدينمارك .
15. ساعد ، ابتسام (2009) ، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة محمد خصير - بسكرة .
16. سنان زهير محمد ، سوسن احمد سعيد (2007)تقييم اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة (2002- 2004) ، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد/85 مجلد/29 .
17. شندي ، اديب (2006) سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد/11 .
18. صليحة ،بن طلحة ، و بوعلام ، معوشي (2005) دور التحرير المصرفي إصلاح المنظومة المصرفية ، بحث منشور / ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات .

19. عبد الحسن ،علاء و جعفر ،الهام (2012) طرائق واساليب التحوط من تقلبات اسعار صرف العملات والعوامل المؤثرة فيها ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة العدد/ 30، المجلد /8 .
20. عبد المنعم محمد الطيب (2005) العولمة واثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات .
21. عبد النبي ، وليد عيدي (2012) الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية ، صادر عن البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان .
22. عبد النبي ، وليد عيدي (2013) مزاد العملة الاجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي ، صادر عن البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان .
23. العبيدي ،عمر محمود عكاوي (2009) فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق (1980 - 2007) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
24. على بطاهر (2006) اصلاح النظام المصرفي الجزائري ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر .
25. عمار حمد خلف (2010) قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، بحث مسنل من أطروحة دكتوراه في جامعة بونا ،الهند .
26. فهاد ،عدنان كريم (2011) اعادة هيكلية الجهاز المصرفي العراقي ودورها في الاصلاح الاقتصادي ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد(خاص)، المجلد/7 .
27. مشعل ،فائق و صاحب ، رضا (2005) ادارة المصارف ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل.
28. مصطفى ،محمد (2011) السياسة الاقتصادية ما بعد الانفصال ، مجلة المصرفي مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية ، تصدر عن بنك السودان المركزي ، العدد 62 .
29. وسام حسين علي (2013) اثر التضخم على اداء سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2005- 2011) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد / 10 ، المجلد /5 .

30. وسام حسين علي ، اسلام محمد محمود (2011) سعر الصرف واثره على التضخم في العراق للمدة (2005-2009) مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد(خاص) ، المجلد /7 .

ثانيا : الروابط الالكترونية :

1. <https://www.facebook.com/ECONOMISTS1/posts/6369198896873>

26

2. http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publication_details&publication_id=54

d=54

3. <http://money.asaal.net/question/496531>

4. [https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1)

%D8%B1

ثالثا : المصادر الاجنبية :

1. Gitman L.(2011) principles of managerial finance Pearson education limited .

2. Lashor(2008) financial management a practical approach ,5th Ed, Thomson south- western .

Thomson south- western .

3. Weaver , weston (2008) Strategic financial management, , 13th Ed, Thomson south- western .

Thomson south- western .